JWPU
Journal of Al-Wataniya Private University
ISSN: 3105-2150

Volume (1) Number (1)
Available at: https://wpu.edu.sy/wpuj/index.php/wpuh/en

Application of Net Present Value as an Alternative to Accounting Measurement on Predicting the Probability of Bank Loans Default (A Case Study)

Prof. Dr. Yousef Al Abdullah Al Ahmad [1,*]

ABSTRACT

This research aims to apply net present value as an alternative to accounting measurement on predicting the probability of bank loans default, to achieve this aim, the researcher carried out a practical application on a medium-term loan contract presented by a Syrian private commercial bank to a Syrian private industrial company in the textile industry in Aleppo, and this contract is a loan contract to purchase a machine in installments against equal monthly payments.
The following results were reached:
1- The net present value alternative is the most consistent alternative with the study of companies' ability to pay their future obligations, especially bank loans.
2- There is an effect of applying an alternative net present value to measure future cash flows on predicting the probability of default in repaying bank loans granted to companies.

KEYWORDS: Net Present Value, Accounting Measurement, Cash Flows From Operating Activities, Bank Loans Default.

Submitted on March 15, 2023; Revised on April 12, 2023; Accepted on May 16, 2023.
© 2023 Al-Wataniya Private University. This work is licensed under the Creative Commons Attribution–NonCommercial–NoDerivatives 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0) license.

1 Faculty of Administrative and Financial Sciences, Al-Wataniya Private University, Hama, Syria.

* Corresponding author. E-mail address: Yousefh2@hotmail.com

تطبيق صافي القيمة الحالية كبديل للقياس المحاسبي في التنبؤ باحتمال التعثر في القروض المصرفية (دراسة حالة)

أ.د. يوسف العبد الله الأحمد

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تطبيق صافي القيمة الحالية كبديل للقياس المحاسبي في التنبؤ باحتمال التعثر في القروض المصرفية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء التطبيق العملي على عقد قرض متوسط الأجل مقدم من أحد المصارف التجارية السورية الخاصة إلى إحدى الشركات الصناعية السورية الخاصة في مجال صناعة الغزل والنسيج في مدينة حلب، وهذا العقد عبارة عن عقد قرض لشراء آلة تقسيطاً مقابل دفعات شهرية متساوية.

تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- إن بديل صافي القيمة الحالية هو البديل الأكثر انسجاماً مع دراسة قدرة الشركات على سداد التزاماتها المستقبلية وخاصة القروض المصرفية.

2- يوجد أثر لتطبيق بديل صافي القيمة الحالية لقياس التدفقات النقدية المستقبلية في التنبؤ باحتمال التعثر في سداد القروض المصرفية الممنوحة للشركات.

الكلمات المفتاحية: صافي القيمة الحالية، القياس المحاسبي، التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، تعثر القروض المصرفية.

1. مقدمة

تعد المصارف إحدى أهم المؤسسات المالية الحيوية في كل دولة, نظراً للدور الذي تؤديه وللخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء, وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها قد تتعرض إلى مخاطر قد تكون هي السبب في انخفاض سيولتها أو إفلاسها, الأمر الذي يؤثر على سمعتها بسبب هذه الخسائر وإلى إحجام العملاء من التعامل معها, وهو أمر يؤثر سَلباً على عملها, ومن أبرز العمليات المصرفية التي تكون سبباً في تعثرها وإفلاسها هو منح الائتمان المصرفي والقروض, لذلك يتوجب على إدارة المصرف أن تقوم برسم سياسته الائتمانية وأن يكون قرار منح الائتمان سليم تجنباً لتعرضه لمخاطر عدم السداد وبالتالي تعرضه لمخاطر السيولة وانخفاض الأرباح وتعرضه لمخاطر الإفلاس.

يعرف المصرف بأنه مؤسسة مالية ربحية تعتمد على الودائع التي تقوم بسحبها من خلال وحدات الفائض بواسطة تشكيلة من الحسابات المصرفية لتعيد اقراضها بصورة مباشرة (قروض) أو غير مباشرة (شراء أوراق مديونية)، لذا فإن الائتمان وإدارته وكيفية معالجة المصرف للمشاكل الناتجة عنه هي من أهم ما يحدد كفاءة الإدارة ويحدد مستقبل المصرف نفسه عدا عن كونه محدداً لمدى نجاح أو فشل المصرف، فعمليات الإقراض هذه تشكل مصدراً مهماً لإيرادات المصرف (عبد الله، 2016، ص16).

تتوقف عملية منح قروض المصرفية على مدى الثقة التي يظهرها العميل للمصرف من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية لمختلف أنواعها وذلك حتى يتفادى كل أنواع المخاطر وما ينجم عنها من خسائر مادية أو عينية.

لكن هناك مشاكل عديدة ظهرت خلال العقد الأخير من القرن العشرين حول عمليات الإقراض وكيفية استرداد هذه الأموال المقرضة، عند حلول آجال استحقاقها، مما أدى إلى دخول المصرف في مجال التعثر المالي حيث بلغ عدد قضايا الاستيلاء على أموال المصارف التي تمكن العملاء فيها من الحصول على قروض كبيرة، وبضمانات وهمية أو غير كافية رقماً كبيراً. مما أدى إلى تعرض المصارف إلى متاعب نقدية وائتمانية لدرجة فقدانها كيانها وثقتها من طرف المتعاملين معها (عادل، 2012، ص 62).

يستعرض هذا البحث بالدارسة والتحليل كيفية تطبيق صافي القيمة الحالية كبديل للقياس المحاسبي في التنبؤ باحتمال تعثر القروض المصرفية.

2. مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات البحثية الآتية:

1. هل يمكن تطبيق صافي القيمة الحالية كبديل للقياس المحاسبي في التنبؤ باحتمال التعثر في القروض المصرفية الممنوحة للشركات؟

2. هل يمكن التنبؤ باحتمال التعثر في القروض المصرفية الممنوحة للشركات؟

3. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. توضيح كيفية تطبيق صافي القيمة الحالية كبديل للقياس المحاسبي في التنبؤ باحتمال التعثر في القروض المصرفية الممنوحة للشركات.
2. بيان إمكانية التنبؤ باحتمال التعثر في القروض المصرفية الممنوحة للشركات.

4. أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خلال معرفة كيفية تطبيق صافي القيمة الحالية كبديل للقياس المحاسبي في التنبؤ باحتمال التعثر في القروض المصرفية الممنوحة للشركات، وذلك من خلال التطبيق على عقد قرض متوسط الأجل مقدم من أحد المصارف التجارية السورية الخاصة إلى إحدى الشركات الصناعية السورية الخاصة في مجال صناعة الغزل والنسيج في مدينة حلب.

5. الدراسات السابقة

اهتمت بعض الدراسات بموضوع البحث بشكل غير مباشر مثل:

1- دراسة المشهداني ومحمد، 2018، بعنوان: " انعكاس تطبيق متطلبات IFRS 9 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية"

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتحليل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 9 بشأن انخفاض القيمة، فضلاً عن تطبيق تلك المتطلبات وبيان انعكاسها على إدارة الأرباح في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج مخصص خسائر القروض.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها انخفاض ممارسة إدارة الأرباح للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعد تطبيق متطلبات المعيار المذكور في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية.

2- دارسة شحادة ،2019، بعنوان: " انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار(IFRS9) ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية"

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات القياس والافصاح التي أقرها معيار الأدوات المالية (IFRS:9) ونظيره المصري رقم "47" المعدل عام 2019، ومدى توافقها مع متطلبات القياس وآليات الإفصاح التي قدمتها

مقررات بازل III كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية، مع بيان انعكاسات سلامة وموضوعية هذا التقييم على دقة تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية.

اعتمد الباحث على المتغيرات الأساسية التي أقرتها المعايير المحاسبية الجديدة والضوابط التنظيمية والرقابية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة المتمثلة في: احتمال التعثر، ومقدار القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر، ومعدل الخسارة عند التعثر، وتقديم دراسة تطبيقية على ثلاثة بنوك تجارية تبنت التطبيق التجريبي لمعيار (IFRS:9) عام 2018 وهي البنك الأهلي المصري، وبنك الاسكندرية، والبنك التجاري الدولي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية أهمها: التزام البنوك التجارية المصرية بنماذج التصنيف الداخلي من خلال أربع فئات رئيسة لتقييم وتصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء والتي أسفرت تقاريرها المالية عن توافق التصنيفات الداخلية مع فئات التصنيف التي أقرها البنك المركزي المصري كسلطة إشرافيه ورقابية، فضلاً عن أن تطبيق نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب وجود قاعدة بيانات متكاملة تشمل البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية المتعلقة بالعملاء والصناعة والأنشطة الاقتصادية ككل. كما كشفت الدراسة عن وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات (IFRS:9) والذي يتم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلي، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات بازل III والذي يتم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية محل الدراسة وبين مخصص خسائر الاضمحلال الفعلي لمحفظة القروض المصرفية، وأخيراً عدم وجود فروق معنوية بين الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار(IFRS:9) والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات بازل III للبنوك التجارية محل الدراسة وذلك عند مستوى معنوية (0,05)، الأمر الذي يعكس التوافق بين هذين الاطارين بشأن قياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.

3- دراسة حسن ،2019، بعنوان: " القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تقدير العلاقة بين نسبة القروض المتعثرة وصافي أرباح البنوك التجارية، وتحديد أهم أسباب تعثر القروض في الدول العربية من وجهة نظر المختصين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن أهم أسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض الشخصية هو انقطاع المقترض عن العمل، وانخفاض دخل العميل والتزامه بسداد مدفوعات أكثر من قرض، كما تتمثل أهم أسباب تعثر المستثمرين المقترضين في ضعف دراسة الجدوى المقدمة للبنك وضعف قدرات المستثمر وكذلك استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.

4- دراسة (S. Onikiienko ,2021) بعنوان:" Econometric modelling of bank activities: value-based approach to the problem loans terms' rescheduling"
النمذجة الاقتصادية القياسية للأنشطة المصرفية: منهج قائم على القيمة لإعادة جدولة شروط القروض المتعثرة.

هدفت هذه الدراسة إلى وضع منهج اقتصادي قياسي لحل مشكلة إعادة جدولة شروط القروض، ولتحقيق هذا الهدف، تم التعامل مع الائتمان كمشروع استثماري للبنك مع مخطط التدفقات النقدية بما في ذلك التدفق الأولي (الأساسي) والتدفقات التالية التي تمثلها مدفوعات القروض، ثم تم دمج التمثيل التخطيطي للتدفقات النقدية للقرض مع صيغة صافي القيمة الحالية المعتادة على التدفقات النقدية للقرض مما سمح بإنشاء نماذج اقتصادية قياسية لثلاثة أنواع من القروض: الكلاسيكية، والقسط السنوي، والمتسلسلة. بالنسبة للحالة التي يكسر فيها المقترض جدول سداد القرض ويؤدي إلى تقليل صافي القيمة الحالية للقرض وخسارة ثروة مساهمي البنك على التوالي، فقد تم تحديد نماذج تعويضية خاصة للتدفقات النقدية حيث يفسر المقرض التخلف عن السداد على أنه قرض إجباري إضافي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها اقتراح تعديل شروط القرض (سعر الفائدة أو الفترة الفعلية لاتفاقية القرض) لبقية فترات السداد، ثم وضع النماذج التعويضية الخاصة للتدفقات النقدية للقروض القسرية كأعلى تدفقات نقدية أولية مقابلة للقروض، وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على صيغ لحساب معدل الفائدة المعدل والعدد الإضافي لفترات سداد القروض بمساعدة الحساب العكسي. ونتيجة لذلك تم تطوير النماذج الاقتصادية القياسية لتعديلات شروط القرض بناءً على إطالة فترة الائتمان الأولية وزيادة معدل الفائدة الأولي.

5- دراسة هزام والدباس ،2021، بعنوان: " أثر إجراءات مراقب الامتثال المصرفي في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر إجراءات مراقب الامتثال المصرفي في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد، وتتلخص وظيفة مراقب الامتثال بمتابعة مدى امتثال المصرف التجاري للتعليمات والقرارات الصادرة من البنك المركزي ومجلس الإدارة إضافة إلى تقديم النصح والمشورة للمصرف من أجل تصحيح أي خروقات في تطبيق تلك التعليمات تجنباً لتعرضها لعقوبات مالية وإدارية من قبل البنك المركزي لذلك جاء البحث ليبين مدى تأثير تلك الوظيفة والإجراءات التي يقوم بها والتي من شأنها التأثير في السياسة الائتمانية وقرار منح الائتمان والتي قد تجنب المصرف التعرض لمخاطر الائتمان والتي ينتج عنها تعثر المصرف وإفلاسه، وقد تم استخدام الأدوات النوعية في الجانب التطبيقي للدراسة إضافة إلى المنهج الوصفي في الجانب النظري.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وظيفة مراقب الامتثال وهي واحدة من أهم الوظائف الرقابية المصرفية ولأهمية تلك الوظيفة فقد حظيت باهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية عن طريق إصدار ورقة في عام 2005 تضمنت عدة مبادئ تنظم عمل مراقب الامتثال، وقد تأثرت بعض الدول بتلك المبادئ واسترشدت بها في اصدار التشريعات والقوانين الخاصة بمراقب الامتثال.

6- دراسة العبد الله الأحمد ،2021، بعنوان: " أثر تطبيق بدائل القياس المحاسبي في ربحية العقود طويلة ومتوسطة الأجل- دراسة تحليلية "

هدفت هذه الدراسة إلى دارسة أثر تطبيق بدائل القياس المحاسبي في ربحية العقود طويلة ومتوسطة الأجل، وتحديد بديل القياس الذي يتناسب مع طبيعة العقود طويلة ومتوسطة الأجل والذي يؤدي إلى قياس بعيد عن التحيز لربحية هذه العقود.

ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإجراء التطبيق العملي على أحد العقود متوسطة الأجل لبيع خط إنتاج بموجب دفعات شهرية في إحدى الشركات الصناعية السورية الخاصة في مجال صباغة الخيوط والأقمشة في مدينة حلب.

كما اعتمد الباحث على البيانات الواردة في موقع المكتب المركزي للإحصاء المتعلقة بالتغير في القوة الشرائية لوحدة النقد بين عامي 2015 و2018، بالإضافة إلى زيارة بعض المصارف الخاصة للتعرف على معدلات الفوائد على الودائع متوسطة الأجل والتي تم اعتبارها تكلفة الفرصة البديلة عند حساب معدل الخصم المطبق في الدراسة.

تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: إن اعتماد بديل التكلفة التاريخية في قياس ربحية العقود طويلة ومتوسطة الأجل يعود إلى ترجيح كفة الموثوقية على الملاءمة. كما أن بديل صافي القيمة الحالية هو البديل الأكثر انسجاماً مع طبيعة العقود طويلة ومتوسطة الأجل.

7- دراسة (C. Zhang ,2022) بعنوان:" Investment Decision with Floating Rate Loan Choice Based on NPV Approach"

قرار الاستثمار مع خيار القرض بمعدل فائدة متغير باستخدام طريقة صافي القيمة الحالية.

استعرضت هذه الدراسة مشاكل عدم التأكد التي ينطوي عليها استخدام طريقة صافي القيمة الحالية، سواء كان ذلك بسبب عدم التأكد من معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية أو عدم التأكد من التدفقات النقدية المتولدة في المستقبل، كما ركزت الدراسة على المشكلات المحتملة الناشئة من عدم اليقين من أسعار الفائدة نظراً لاختيار أدوات تمويل ذات معدل فائدة متغير، حيث أن هذه الأدوات المستخدمة في التمويل تؤثر في قرارات الاستثمار التي تتخذها الإدارة.

توصلت الدراسة إلى أن عملية صنع القرارات الاستثمارية فيما يتعلق بالقيام بمشروع من عدمه هي أكثر تعقيداً بكثير من مخرجات طريقة صافي القيمة الحالية (صافي القيمة الحالية موجب أو سالب).

بالنظر إلى ما يصاحب هذه الطريقة من عدم اليقين عند تحديد تكلفة رأس المال والتدفقات النقدية المستقبلية، لا سيما عندما يكون هناك استخدام لأدوات تمويل ذات مخاطر عالية ومتقلبة أسعار الفائدة.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بأنه يتناول دراسة وتحليل كيفية تطبيق صافي القيمة الحالية كبديل للقياس المحاسبي في التنبؤ باحتمال التعثر في القروض المصرفية، وذلك من خلال التطبيق على عقد قرض متوسط الأجل مقدم من أحد المصارف التجارية السورية الخاصة إلى إحدى الشركات الصناعية السورية الخاصة في مجال صناعة الغزل والنسيج في مدينة حلب، وهذا العقد عبارة عن عقد قرض لشراء آلة تقسيطاً مقابل دفعات شهرية متساوية.

6. فروض البحث

يقوم البحث على الفرض الرئيس الآتي:

يوجد أثر لتطبيق صـــافي القيمة الحالية كبديل لقياس التدفقات النقدية المســـتقبلية في التنبؤ باحتمال التعثر في سداد القروض الممنوحة للشركات.

7. متغيرات البحث

- **المتغير المستقل:** صافي القيمة الحالية لقياس التدفقات النقدية المستقبلية.
- **المتغير التابع:** التنبؤ باحتمال التعثر في سداد القروض المصرفية الممنوحة للشركات.

8. حدود البحث

- اقتصـر هذا البحث على أحد عقود القروض متوسـطة الأجل لتمويل شـراء آلة بموجب أقسـاط شـــهرية، كما اعتمد على البيانات المالية المقدمة من قبل الشـــركة والتي تبيّن صـــافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المتوقعة خلال فترة تسديد القرض.
- القيمة الصافية للقرض: 50,000,000 ل.س.
- القيمة الإجمالية للقرض (المبلغ الصـافي + الفوائد): 59,785,758 ل.س، تسدد القيمة بموجب 36 قسطاً شهرياً قيمة القسط 1,660,715.5 ل.س.
- تاريخ أول قسط من القرض: 2021/01/01.
- تاريخ آخر قسط من القرض: 2023/12/31.

9. منهج البحث

اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة الذي يهتم بدراسة كافة الجوانب الخاصة بظاهرة ما، ويقصد به المنهج المختص بتقديم وصف شامل لموضوع محدد، وتمتاز دراسة الحالة بعدم اختيار عينة أو مجتمع للبحث، ويستخدم البحث العلمي دراسة الحالة لأنها لا تختار بشكل عشوائي وإنما تختار حالة محددة، ويلجأ إليه الباحثون في حال الحاجة إلى معلومات دقيقة. وتم دراسة الحالة من خلال عرض وتقييم الواقع الحالي للممارسات المحاسبية السائدة في أحد المصارف التجارية الخاصة بالنسبة لمنح القروض وطريقة حساب الفوائد والأقساط في المصارف، ثم بيان كيفية تطبيق صافي القيمة الحالية في قياس قيمة الفوائد والأقساط لهذه القروض المصرفية.

10. مصطلحات البحث

صـــافي القيمة الحالية: يمثل صـــافي القيمة الحالية أحد الأدوات المفيدة المتاحة لاتخاذ قرار مالي، ويستخدم صافي القيمة الحالية عادة لتقدير ما إذا كانت ستحقق صفقة شراء معينة أو استثمار ما قيمة أكبر على المدى الطويل عن مجرد اســتثمار كمية مســاوية من المال في حســاب ادخاري في المصرف.

التدفقات النقدية من الأنشــطة التشــغيلية: هي عبارة عن التدفقات النقدية المقبوضــة مطروحاً منها التدفقات النقدية المدفوعة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية المستمرة للشركة.

معدل الخصــم: هو المعدل المســتخدم لقياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المســتقبلية ويعكس هذا المعدل معدل العائد المنتظر أو المتوقع الحصول عليه نظير الاستثمار، ويقدر عن طريق قياس تكلفة الفرصـــة البديلة للتدفقات النقدية المتخلى عنها في الوقت الحالي مقابل الحصـــول على تدفقات نقدية مستقبلية.

11. الجانب النظري

أولاً: مفهوم ومميزات صافي القيمة الحالية:

يعد نموذج صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة أحد أهم المقاييس التي يمكن استخدامها لأغراض تحديد القيمة العادلة للأصول طويلة الأجل، ويعتمد النموذج على تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية الناشئة عن الاستخدام المتواصل للأصل أو مجموعة الأصول حتى نهاية العمر الإنتاجي لها، وصافى التدفقات النقدية المتوقعة عن بيع الأصل أو مجموعة الأصول أو التصرف فيها في نهاية عمرها الإنتاجي، وتحديد القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية المستقبلية

باستخدام معدل أو سعر الخصم الملائم، حيث أكدت دراسة (G. Truong, 2008) على أن نموذج صافي القيمة الحالية يعد من أكثر وأهم الأساليب المستخدمة في تقييم أصول الشركات.

يتم القياس وفقاً للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية: حيث تحدد قيمة الأصول والخصوم وفقاً لبديل القيمة الحالية للتدفقات النقدية بناءً على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل أو تسديد التزام، ومن ثم يتم خصم هذه التدفقات النقدية بمعدل خصم، ويُعد هذا البديل من أكثر البدائل توافقاً مع تعريف الأصل الثابت كونه مجموعة من المنافع الاقتصادية المستقبلية، إلا أن هذا البديل يعتمد على التقدير في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية مما يزيد من عدم التأكد المصاحب لعملية القياس(The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), 2006, p.34)

هناك العديد من المميزات عند تطبيق صافي القيمة الحالية منها:

- مراعاة قيمة الأموال بمرور الوقت، مع التركيز على التدفقات النقدية السابقة.
- ينظر إلى جميع التدفقات النقدية المتضمنة طوال عمر الشركة.
- يقلل استخدام الخصم من تأثير التدفقات النقدية طويلة الأجل الأقل احتمالاً.
- لديه آلية اتخاذ القرار: رفض المشاريع ذات القيمة الصافية الحالية السالبة.

ثانياً: منح القروض في المصارف التجارية وإمكانية التنبؤ في تعثر القروض المصرفية

تقوم عمليات القروض المصرفية على تزويد الأفراد والشركات بالأموال اللازمة مقابل سداد تلك الأموال مع فوائدها والعمولات المستحقة عليها على أقساط في تواريخ محددة، كما يتم تقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد.

تعد عملية منح القروض من المصرف بمثابة الثقة التي يضعها في عملائه، إلا أنها لا تخلو من المخاطر التي قد يتعرض إليها عند منحها لتلك القروض نتيجة إمكانية وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف ويطلق على القروض بهذه الحالة تسمية التعثر في القروض أو القروض المتعثرة (لطفي، 2017، ص 5).

وبما أن الوظيفة الرئيسة للمصارف تكمن في إدارة المخاطر المصرفية لذا فإن القرار الائتماني المدروس بدقة هو الضمان الأكبر للمصارف لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية وعدم الوقوع في التعثر في سداد القروض.

يعرف التعثر بأنه: مواجهة الشركة لظروف غير متوقعة (طارئة) تؤدي إلى عدم قدرتها على تحقيق فائض نقدي يكفي لسداد التزاماتها قصيرة الأجل فضلاً عن عدم القدرة على تغطيتها من المصادر الخارجية.

كما يعرف التعثر بانه: عملية أو حالة، فمن حيث كونه عملية فهو ليس نتاج لحظة ولكنه ناجم عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول وتقصر وتؤدي إلى الحالة التي تصل إليها الشركة من عدم قدرتها على سداد التزاماتها والحصول على التزامات جديدة، بل أيضاً العودة إلى مكان عليه من قبل، أو استعادة توازنه المالي والنقدي (عون الله سعاد، بلعزوز بن علي، 2018، 172).

تعرف القروض المتعثرة بأنّها قروض فيها عجز المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق وأما بسبب عدم الرغبة في ذلك ولعدم التمكن المقترضون الوفاء بالتزاماتهم بسبب حدث غير محسوب لظروف ومشاكل أو اختلالات أحاطت به(غنيم، 2001، ص13).

تعد الأمور الآتية هي أحداث تعثر عن السداد، وذلك لغايات إدارة مخاطر الائتمان داخلياً لأن التجارب السابقة تشير إلى أن الذمم المدينة التي تستوفي أياً من المعايير الآتية هي ذمم مدينة غير قابلة للاسترداد عموماً.

– عندما يكون هناك عدم التزام بالتعهدات المالية للطرف المقابل؛ أو المعلومات التي يتم إعدادها داخلياً أو التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية تشير إلى أنه من غير المحتمل أن يقوم المدين بتسديد دينه.

يقصد بالتنبؤ تلك الدراسات المتعلقة بالمستقبل سواء احتوت هذه الدراسات على تقديرات تعتمد على الأسلوب الشخصي، أو انتهجت أساليب علمية منظمة وشاملة بالاعتماد على أساليب رياضية وإحصائية لقياس العلاقات الدالية بين المتغيرات.

فإيجاد طريقة أو آلية تحليلية يمكن بواسطتها التنبؤ باحتمال وصول المصرف إلى حالة التعثر والفشل قبل عدد كاف من السنوات أمراً ضرورياً، وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في حينها، وذلك نظراً لما ينتج عن تعثر المصرف أو إفلاسه من آثار خطيرة على الاقتصاد وعلى كل الفئات العاملة فيه والمرتبطة بهذه المصارف (بن زغدة، 2021، صفحة 340).

يمكن للمقرض تفادي حصول التعثر في القروض لديه أو تخفيض خسائرها من خلال:

1. الرقابة الفاعلة للقرض والمقترض (الشركة).
2. التشخيص المبكر للقرض المتعثر.
3. الاجراء التصحيحي الحازم عندما يتم تشخيص القرض المتعثر.

لغرض تشخيص التعثر في القرض وتقييم وضع القروض بشكل عام فإنه لابد من تقييمها ومراجعتها دورياً واستثنائياً من قبل وحدة مختصة في إدارة المصرف بالإضافة الى ما يقوم به المصرف المركزي من خلال مراجعة خارجية من خلال الرقابة على المصارف.

12. التطبيق العملي

مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية السورية الخاصة (دراسة حالة في البنك العربي–سورية) وذلك من خلال التطبيق على عقد قرض متوسط الأجل مقدم من (البنك العربي–سورية) إلى إحدى الشركات الصناعية السورية الخاصة في مجال صناعة الغزل والنسيج في مدينة حلب، وهذا العقد عبارة عن عقد قرض لشراء آلة تقسيطاً مقابل دفعات شهرية متساوية.

معلومات عن عقد القرض متوسط الأجل (عينة الدراسة):

- القيمة الصافية للقرض: 50,000,000 ل.س.
- القيمة الإجمالية للقرض (المبلغ الصافي + الفوائد): 59,785,758 ل.س، تسدد القيمة بموجب 36 قسطاً شهرياً قيمة القسط 1,660,715.5 ل.س.
- تاريخ أول قسط من القرض: 2021/01/01.
- تاريخ آخر قسط من القرض: 2023/12/31.

أسلوب جمع بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث على أحد عقود القروض متوسطة الأجل لتمويل شراء آلة بموجب أقساط شهرية، كما اعتمد على البيانات المالية المقدمة من قبل الشركة والتي تبيّن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المتوقعة خلال فترة تسديد القرض.

فروض الدراسة:

في ضوء فرض الدراسة الرئيس تم صياغة فرض الاختبار وفقاً لما يأتي:

يوجد أثر لتطبيق صافي القيمة الحالية كبديل لقياس التدفقات النقدية المستقبلية في التنبؤ باحتمال التعثر في سداد القروض الممنوحة للشركات.

منهجية الدراسة:

- تم دراسة قدرة الشركة على سداد الالتزامات الناتجة عن القرض في ظل التدفقات النقدية المتوقعة ومن ثم حساب المؤشرات المالية الخاصة بخدمة الدين (DSCR – Debt Service coverage ratios).
- تم لاحقاً إعادة دراسة قدرة الشركة على سداد الالتزامات الناتجة عن القرض في ظل التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل خصم (للتوصل إلى القيمة الحالية) يأخذ المعدل المستخدم

بالاعتبار تكلفة رأس المال المتمثل بتكلفة الفرصـــة البديلة وعامل المخاطرة (تم اهمال معدل التضخم كون الاقتصاد يعاني من التضخم الجامح وبالتالي ستتأثر نتائج الدراسة بشكل كبير بهذا المعدل) ومن ثم تم إعادة حساب المؤشرات المالية الخاصة بخدمة الدين.

- تم إجراء المقارنة بين المؤشــرات المالية الخاصـــة بخدمة الدين قبل وبعد اســتخدام بديل القيمة الحالية في قياس التدفقات النقدية المســـتقبلية بغرض تحديد أثر تطبيق هذا البديل في التنبؤ باحتمال التعثر في سداد القروض الممنوحة للشركات.

الدراسة التحليلية:

نتيجة لزيادة أهمية دراســة المخاطر المصــاحبة لمنح القروض وخاصــة مخاطر الائتمان التي ركزت عليها مقررات لجنة بازل بالإضــافة إلى ما تطلبه تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 من ضــرورة دراســة أدوات الدين ومخاطرها، مما فرض على المصــارف ضــرورة تقييم مخاطر تعثر مديني القروض من خلال دراســة قدرة التدفقات النقدية من الأنشــطة التشــغيلية على تغطية أقســاط القرض، إلا أن هذه الدراســـة لن تكون كافية بمعزل عن دراســـة أثر الزمن في هذه التدفقات كونها تدفقات مســتقبلية تتعرض لمخاطر متنوعة وهذا ما قد يؤثر في قدرتها على تغطية أقســاط القروض. تستخدم المصارف صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (التدفقات النقدية المقبوضة مطروحاً منها التدفقات النقدية المدفوعة الناتجة عن الأنشــطة التشــغيلية المســتمرة للشــركة) في قياس قدرة الشـركات على سـداد أقسـاط القروض لما تتمتع به هذه التدفقات من صـفة الدورية مقارنة بالتدفقات الأخرى الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية. كما تقوم المصارف بنسب صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على كل من الفوائد وأقساط القروض قصيرة الأجل للحصول على نسب خدمة الدين التي تعد مؤشرات على مدى قدرة الشركات على سداد التزاماتها وعدم تعثرها في السداد.

وفقاً للبيانات المقدمة من الشركة التي يمثل عقد القرض الممنوح لها عينة الدراسة فإن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (NOCF – Net operating cash flows) الشهري المتوقع هو 2,000,000 ل.س خلال فترة القرض (تم افتراض ثبات الطلب على منتجات الشركة خلال الأعوام اللاحقة عند إجراء التنبؤ بالتدفقات).

بالمقابل ووفقاً لشـروط عقد القرض فإن الأقسـاط والفوائد المسـتحقة على القرض خلال فترة التسـديد كانت على الشكل الآتي:

الجدول (1): جدول أقساط القرض والفوائد المستحقة عليه

العام	أقساط القرض واجبة السداد (الأصل + الفوائد) / ل.س	الفوائد المترتبة على القرض / ل.س
2021	18,267,870	4,842,066
2022	19,928,586	3,505,080
2023	21,589,301	1,438,611
الإجمالي	**59,785,758**	**9,785,758**

وفقاً لصافي التدفقات النقدية المتوقعة من الأنشطة التشغيلية خلال فترة سداد القرض، ووفقاً لدفعات القرض المشار إليها في الجدول رقم 1 فإن الفائض / العجز في سداد أقساط القرض سيكون كما يأتي:

الجدول (2): الفائض / العجز الناتج عن تغطية صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لأقساط القرض

العام	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / ل.س	أقساط القرض واجبة السداد (الأصل + الفوائد) / ل.س	الفائض / العجز / ل.س
2021	24,200,000	18,267,870	5,932,130
2022	26,400,000	19,928,586	6,471,414
2023	28,600,000	21,589,301	7,010,699
الإجمالي	**79,200,000**	**59,785,758**	**19,414,242**

وفقاً للجدول السابق يلاحظ بأن صافي التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية كافية لسداد أقساط القرض وفقاً لاستحقاقاتها.

أما بالنسبة لمؤشرات خدمة الدين والتي يتم الاعتماد عليها في قياس مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل الناتجة عن التمويل بالإضافة إلى قدرة الشركة على تغطية تكلفة التمويل كانت النتائج وفق ما يلي:

الجدول (3): مؤشرات تغطية خدمة الدين

العام	نسبة تغطية خدمة الدين – الجزء من القرض قصير الأجل	نسبة تغطية خدمة الدين – الفوائد
2021	1.32	5.00
2022	1.32	7.53
2023	1.32	19.88

من خلال النسب السابقة يُلاحظ أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قادر على تغطية الأقساط المستحقة خلال سنوات القرض بنسبة 1.32 كما أنه قادر على تغطية الفوائد المستحقة خلال فترة القرض.

قام الباحث لاحقاً بقياس صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقاً لصافي القيمة الحالية، وقد تم تطبيق هذا البديل على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية فقط دون دفعات القرض كون دفعات القرض هي التزام ثابت المقدار بوحدات النقد، وتم استخدام معدل خصم قدره 15%، ويمثل هذا المعدل تكلفة رأس المال (الفرصة البديلة المتمثلة بمعدل الفوائد على الودائع متوسطة الأجل 11%) بالإضافة إلى عامل مخاطرة بمقدار 4% والمتمثل بأعلى مستوى ارتفاع متوقع في أسعار المواد الأولية الخاصة بمنتجات هذه الشركة.

الجدول (4): قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقاسة وفقاً لصافي القيمة الحالية

العام	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / ل.س	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مخصومة بمعدل خصم 15% / ل.س
2021	24,200,000	22,479,167
2022	26,400,000	21,261,315
2023	28,600,000	19,723,506
الإجمالي	**79,200,000**	**63,463,988**

تم بعد خصم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قياس مدى قدرة الشركة على سداد أقساط القرض وقد كانت النتائج كما يأتي:

الجدول (5): الفائض / العجز الناتج عن تغطية صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المخصومة لأقساط القرض

العام	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مخصومة بمعدل خصم 15% / ل.س	أقساط القرض واجبة السداد (الأصل + الفوائد) / ل.س	الفائض / العجز / ل.س
2021	22,479,167	18,267,870	4,211,297
2022	21,261,315	19,928,586	1,332,729
2023	19,723,506	21,589,301	(1,865,796)
الإجمالي	**63,463,988**	**59,785,758**	**3,678,231**

يُلاحظ من خلال الجدول السابق أن الشركة ستكون غير قادرة على تغطية الأقساط التي ستستحق خلال عام 2023 في حال تم استخدام القيمة الحالية في قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

أما بالنسـبة لمؤشـرات خدمة الدين والتي يتم الاعتماد عليها في قياس مدى قدرة الشـركة على سـداد التزاماتها قصيرة الأجل الناتجة عن التمويل بالإضافة إلى قدرة الشركة على تغطية تكلفة التمويل كانت النتائج وفق ما يأتي:

الجدول (6): مؤشرات تغطية خدمة الدين

العام	نسبة تغطية خدمة الدين – الجزء من القرض قصير الأجل	نسبة تغطية خدمة الدين – الفوائد
2021	1.23	4.64
2022	1.07	6.07
2023	0.91	13.71

يُلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة تغطية خدمة الدين – الجزء من القرض قصير الأجل كان أقل من الواحد خلال عام 2023 أي أن الشـركة سـتكون غير قادرة على سـداد أقسـاط القرض خلال عام 2023.

تم لاحقاً مقارنة نسـب تغطية خدمة الدين قبل وبعد تطبيق صـافي القيمة الحالية حيث كانت النتائج كما يأتي:

الجدول (7): مقارنة مؤشرات تغطية خدمة الدين قبل وبعد تطبيق صافي القيمة الحالية

العام	نسبة تغطية خدمة الدين – الجزء من القرض قصير الأجل – قبل تطبيق بديل صافي القيمة الحالية	نسبة تغطية خدمة الدين – الجزء من القرض قصير الأجل – بعد تطبيق بديل صافي القيمة الحالية	الفرق
2021	1.32	1.23	−7%
2022	1.32	1.07	−19%
2023	1.32	0.91	−31%
العام	**نسبة تغطية خدمة الدين – الفوائد– قبل تطبيق بديل صافي القيمة الحالية**	**نسبة تغطية خدمة الدين – الفوائد – بعد تطبيق بديل صافي القيمة الحالية**	
2021	5.00	4.64	−7%
2022	7.53	6.07	−19%
2023	19.88	13.71	−31%

يُلاحظ من خلال الجداول السابقة ما يأتي:

1- إن اعتماد بديل صافي القيمة الحالية في قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قد أظهر وجود احتمال في تعثر الشركة في سداد التزاماتها المستقبلية الناتجة عن القرض في العام الثالث منه.

2- إن اعتماد بديل صافي القيمة الحالية في قياس التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قد أظهر انخفاضاً في نسب تغطية خدمة الدين والذي تعتمد عليها المصارف التجارية

3- في قياس مدى قدرة الشركات على سداد التزاماتها تجاه المصارف.

وفقاً لما سبق يثبت صحة الفرض الرئيس للدراسة وهو:

يوجد أثر لتطبيق صافي القيمة الحالية كبديل لقياس التدفقات النقدية المستقبلية في التنبؤ باحتمال التعثر في سداد القروض الممنوحة للشركات.

13. النتائج

1- إن بديل صافي القيمة الحالية هو البديل الأكثر انسجاماً مع دراسة قدرة الشركات على سداد التزاماتها المستقبلية وخاصة القروض المصرفية.

2- يوجد أثر لتطبيق بديل صافي القيمة الحالية لقياس التدفقات النقدية المستقبلية في التنبؤ باحتمال التعثر في سداد القروض المصرفية الممنوحة للشركات.

14. التوصيات

1- استخدام بديل القياس وفقاً للقيمة الحالية لقياس صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المستقبلية لقدرته على التلاؤم مع المتغيرات في البيئة الاقتصادية المحيطة من خلال تغيير معدل الخصم.

2- تطوير نسب خدمة الدين لتأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المقاسة ببديل صافي القيمة الحالية.

المراجع

المراجع العربية

[1] بن زغدة، حبيبة(2021) ."مدى فعالية نموذج Sherrod بالتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات المدرجة في البورصة دراسة حالة صيدال". مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد2 ، العدد 2.

[2] حسن، جمال قاسم (2019). " القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية". دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد 56، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

[3] شحادة، محمد موسى علي (2019)." انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار(IFRS9) ومقررات بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية". المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد 1، العدد 1.

[4] عادل، هبال(2012)." إشكالية القروض المصرفية المتعثرة– دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

[5] العبد الله الأحمد، يوسف(2021). " أثر تطبيق بدائل القياس المحاسبي في ربحية العقود طويلة ومتوسطة الأجل– دراسة تحليلية ". مجلة جامعة البعث، المجلد 43، العدد24.

[6] عبد الله، خالد أمين (2016)." العمليات المصرفية: طرق المحاسبة الحديثة، ط8، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

[7] عون الله سعاد، بلعزوز بن علي(2018)." الحوكمة المصرفية كألية للحد من التعثر المصرفي بالإشارة لحالة الجزائر". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 11 ، العدد 19 .

[8] غنيم، أحمد(2001)." الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب – قراءة في واقع ووقائع أزمة، مؤسسة الأهرام، الإسكندرية، مصر.

[9] لطفي، سومية(2017)." انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي". صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

[10] المشهداني، بشرى نجم عبدالله؛ ومحمد، أحمد جاسم عبد (2018). " انعكاس تطبيق متطلبات IFRS 9 في المحاسبة عن انخفاض قيمة القروض المصرفية على إدارة الأرباح في المصارف العراقية". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 24، العدد107.

[11] هزام، عدي عبد؛ والدباس، وفاء عبد الأمير(2021)." أثر إجراءات مراقب الامتثال المصرفي في قرار منح الائتمان والتعثر في السداد/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية". مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16، العدد 56.

المراجع الأجنبية

[1] C. Zhang, "Investment decision with floating rate loan choice based on NPV approach," in *Proc. 2022 7th Int. Conf. Financial Innovation and Economic Development (ICFIED 2022)*, *Advances in Economics, Business and Management Research*, vol. 211, pp. 270–273, 2022, doi: 10.2991/aebmr.k.220307.042.

[2] B. Elliott and J. Elliott, *Financial Accounting and Reporting*, 14th ed. Harlow, U.K.: Pearson Education Limited, 2011.

[3] S. Onikiienko, M. Dyba, and I. Gernego, "Econometric modelling of bank activities: Value-based approach to the problem loans terms' rescheduling," *SHS Web Conf.*, vol. 107, Art. no. 09002, 2021, doi: 10.1051/shsconf/202110709002.

[4] The Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), *Measurement in Financial Reporting*. London, U.K.: ICAEW, 2006.

[5] G. Truong, G. Partington, and M. Peat, "Cost-of-capital estimation and capital-budgeting practice in Australia," *Aust. J. Manag.*, vol. 33, no. 1, pp. 95–121, Jun. 2008, doi: 10.1177/031289620803300106.